إقتصاد

جورج شاهين

وزير الطاقة والمياه: نعمل ما في وسعنا لاستعادة الثقة بالقطاع وتنويع المصادر

مما لا شك فيه ان ملفي الطاقة والمياه احتفظا بموقعهما المتقدم على لائحة الهموم اللبنانية، في وقت لم تنجح فيه اي من الخطوات المتخذة لتجاوز الازمات المعقدة في ظل الحلول المؤقتة التي وفرتها شبكة المولدات الخاصة وصهاريج المياه، التي شكلت بديلا من التقديمات الحكومية الدائمة الى اجل غير مسمى

انطلاقا من هذه الوقائع حملت "الامن العام" مجموعة من الاسئلة عن اوضاع القطاعين الى وزير الطاقة والمياه جوزف الصدي، الذي قدم جردة لما سعى اليه في سنة كاملة تلت توليه مهامه الوزارية في اولى حكومات العهد.

■ عبرت السنة الاولى لتوليكم مهام وزارة الطاقة والمياه وتشكيل الحكومة، ما الذي تغير في وزارة حيوية في هذا الحجم؟

□ منذ تسلمي مهامي قبل عام وتشكيل الحكومة، كان التحدي يكمن في استعادة الثقة بالقطاع، وجذب المستثمرين الى قطاع انتاج الطاقة الكهربائية. فهو كان يعاني من ورثة كبيرة وبحاجة الى استثمارات ضخمة. فكان سعينا الى توفير ما يحتاجه منها، وهي لا تأتي الا من القطاع الخاص والدول الصديقة. لذلك كان علينا ان نفسر ما ننوي القيام به، وهو بكل بساطة تطبيق ما ينص عليه قانون الكهرباء رقم 163 الصادر عام 2002، الذي كان ولا يزال احد المطالب الاصلاحية من الجهات المانحة واصدقاء لبنان. عليه، كانت خطوتنا الاولى السعي الى تشكيل الهيئة الناظمة للقطاع. لذا اعطينا الاولوية لتشكيلها، لنثبت للجميع بأننا جادون في تطبيق القانون، مع تجنب ما يفسر على انه تدخل سياسي في خطوات تقنية وفنية. اما الخطوة الثانية، فكان علينا ان نفهم الجميع بأننا لم نأت للترقيع او لاجراء التصليحات المؤقتة. لقد رفضت اعطاء اي وعد لجهة زيادة ساعات التغذية، ذلك ان الماضي كان حافلا بالوعود الوهمية. لذلك قلت علينا ان نصل الى وضع الحل المستدام على المسار الصحيح، ولو استغرق ذلك وقتا. ثالث الخطوات، كان علينا ان نكون واضحين في التعاطي مع ديون القطاع الهائلة المتراكمة خلال السنوات الـ 15 الماضية، وقد استنفدت كل سلفات الخزينة من دون اعادتها اليها، من دون ان ننسى انها من اموال المودعين. وقد بلغت ما بين 25 و27 مليار دولار خلال هذه السنوات، واذا احتسبنا فوائدها ولو بنسبة 3% نصل الى 33 او 35 مليار دولار، اضافة الى الدين المترتب علينا للعراقيين بمبلغ مليار و200 مليون دولار. لذلك، كان قرارنا نهائيا لجهة عدم ترتيب اي ديون اضافية على الكهرباء، وان على المؤسسة ان تتولى بنفسها توفير ثمن الفيول من ايراداتها مباشرة، وان تصل الى مرحلة تضمن التوازن المطلوب بين مدخولها وحاجاتها. الجميع يدرك ان الجباية هي التي توفر ثمن الوقود، بعيدا من التعاطي مع الملف بشعبوية. هذه القضية ليست قضية بسيطة، بل هي استراتيجية، فبمجرد ان نصل الى ضمان الجباية كاملة يمكننا الانطلاق بخطوات ثابتة وعملية، ومن هنا انطلقنا في اتجاه اصدقائنا ودول الخليج لجذب الاستثمارات، بالتعاون مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الاخرى لمواكبتنا في تفعيل المناقصات الخاصة بمعامل الكهرباء، والاستغناء عن الفيول لصالح الغاز الطبيعي وهو اقل كلفة. هذا امر تتولاه الهيئة الناظمة التي ستعيد النظر في قطاع الانتاج والتوزيع، في مواجهة التحديات التي افرزتها تجارب السنوات الماضية.

■ ما هي العقبات التي واجهتكم وهل تمكنت من تجاوزها؟

□ اكبر العقبات كانت في فقدان الثقة بالقطاع، وهي شكلت اهم التحديات لنا، ولم تكن مجرد عقبة، لذا نحتاج الى بعض الوقت لاستعادتها على مراحل لاستحالة ذلك دفعة واحدة. ما اعتقده ان شيئا منها استعدناه مع المستثمرين الكبار، من مؤسسات ودول صديقة ومانحة.

■ ما الذي تحقق هذا العام على مستوى قطاع المياه والثروة المائية؟

□ لأكون صريحا، ان مشكلة قطاع المياه والخدمات المائية في لبنان اصعب من الكهرباء. المنطق يقول بتوفير المال يمكن بناء معامل كهرباء جديدة وتطوير شبكات النقل لتصل الكهرباء الى المنازل، اما مشكلة المياه فهي اكبر لأنها تتطلب اعادة بناء البنية التحتية وترميمها، وهي تحتاج الى وقت طويل، كما ان هناك مشكلة كبيرة في الجباية. والى هذه الجوانب واجهنا هذا العام موسم شح، وان وضعنا ذلك جانبا واعتبرنا الامر عابرا سيظل تاثيره ملموسا. كما يقول بعض الخبراء في معزل عن الترتيبات التي اتخذناها. اما المعضلة الكبرى فتمكن في مصير السدود الاربعة الرئيسية وهي جنة، المسيلحة، بقعاتا وبلعا. منذ البداية قررنا النظر اليها بطرق تقنية وعلمية غير سياسية، من دون موقف مسبق. اننا نتعاطى معها بهذا الشكل، وقد وضعنا مسألة المحاسبة جانبا. طلبنا المساعدة الفنية من الجهات الفنية والعلمية المحايدة لبت ما يمكن القيام به والتكلفة المقدرة، ليقال لنا اوقفوا العمل او استخدامها لغايات اخرى. بعد تردد نجحنا في وضعها على لائحة اهتماماتهم، وقبل شهر وافقوا على تشكيل فريق فني عالمي وحيادي لم يتعاط من قبل مع هذه المنشآت لا سيما في سدي بلعا وبقعاتا، وما ننتظره مهم لتحديد مستقبلها. بدأنا التعاون مع البنك الدولي لاستكمال مشروع نقل مياه الاولي الى العاصمة في ظل وجود قرض البنك الدولي، وحين ظهرت لدينا بعض الاسئلة طرحناها عليهم وعلى مجلس الانماء والاعمار الى ان انتهينا الى حلول مقبولة. بعد اقرار المشروع في مجلس النواب نحتاج الى 4 او 5 سنوات لزيادة التغذية في بيروت الكبرى.

وزير الطاقة والمياه جوزف الصدي.

سلفات الخزينة للكهرباء استهلكت بفوائدها ما بين 33 و35 مليار دولار

■ بعد سلسلة التفاهمات مع العراق وقعتم اتفاقا مع مصر، ما هي اهميته في توقيته ومضمونه؟

□ قبل الحديث عن هذا الاتفاق مع مصر، من المهم معرفة اننا قررنا اللجوء الى تنويع مصادر الطاقة واستخدام الغاز الطبيعي بدلا من الفيول، بسبب كلفته المنخفضة وافادته للبيئة، كما ان سوق الغاز الطبيعي اكثر شفافية من سوق الفيول. لذلك اطلقنا العمل على مسارين: الاول يقول بتفعيل الخط العربي لنقل الغاز من العقبة الاردنية الى سوريا فلبنان، فتولى الشركاء فحص الخط لتتبين الحاجة الى ترميمه بين دير عمار والحدود السورية. والثاني يقول بالتعاون مع المستثمرين والدول الصديقة لتأمين محطات "تغويز" عائمة توفر الغاز بالنوعية المطلوبة. ما اتفقنا عليه مع مصر بدأنا تطبيقه، وهو قضى بتبادل الخبرات بزيارة فريق فني لبناني اليها للبحث في الخطوات التنفيذية الاولى لننتقل الى التعاون مع الاردن ايضا تمهيدا لتوقيع اتفاقية تكمل ما بدأناه لتشغيل خط الانابيب. ان الفريقين الاردني والسوري سينتهيان قريبا من ترميم الخط ضمن اراضيهما لتكتمل الترتيبات لجعله صالحا للعمل.

■ الاتفاق مع مصر جاء بعد اتفاقين وقعتهما لاستيراد الغاز من قطر واسرائيل تلبية لحاجاتها المحلية، واتفاقيات اخرى مع الاردن وسوريا ولبنان، لماذا كل هذه الخطوات؟

□ الغاية من كل هذه الاتفاقات تقنية بحتة، بهدف تفعيل خط الاردن - سوريا فلبنان، لضمان دورة متكاملة من الامداد والانتاج. نحن غير ملزمين بجهة واحدة من ناحية الاستيراد، وستكون لنا اتفاقيات اخرى مع دول الخليج لتأمين مصادر اضافية.

■ كان هناك جدل حول حاجتنا لـ3 محطات تغويز، هل علينا نسيانها، وما هي المعامل التي تعمل على الغاز؟

□ نحن بلد صغير، ولا نحتاج الى هذا العدد منها اما في المستقبل قد يتطلب الامر وجودها. ففي مصر مثلا حيث يوجد 120 مليون مواطن لديهم 4 محطات تغويز. وطالما قررنا تنويع مصادر الطاقة، فاننا اقتربنا ◄

إقتصاد

◄ من الربط الكهربائي مع الاردن وسوريا، وان اللجنة الفنية تسعى لاتمامه. الجديد ان الصندوق العربي وافق على تمويل اعادة تأهيل هذا الخط الثلاثي. كما ان البنك الدولي وافق على تمويل الدراسة الخاصة بالربط الكهربائي مع قبرص بالكابل البحري، لتحديد قدرته التموينية وتكلفته.

■ يقال ان شبكات النقل غير صالحة لنقل الطاقة اذا توافرت بقدرتها القصوى؟
□ صحيح لدينا القدرة على انتاج طاقة اضافية، لكن شبكة النقل قديمة وتشكل عائقا كبيرا، وهي في حاجة الى اعادة تأهيل بتكلفة تتجاوز نصف مليار دولار. نحن نتواصل مع احد الصناديق العربية لتمويل جزء من هذه الاحتياجات. اما بالنسبة الى القدرة الحالية للانتاج وبحسب تقارير المؤسسة، يمكننا ان نوفر من 8 الى 10 ساعات يوميا. هذا اذا توافرت الظروف الملائمة بعدم حصول اي اعطال في معامل عمرها 30 سنة، واذا تحسنت الجباية لتوفير الفيول. نحن في حاجة الى معامل جديدة لتأمينها 24 ساعة وهو امر صعب في ظل القدرات الحالية. اذا اردنا ذلك، نحتاج الى معملين كبيرين في دير عمار والزهراني على ان ينتج كل منهما 800 ميغاوات.

■ ما الذي يتسبب بتوقف هذا المعمل او ذاك، لفقدان الفيول او بسبب الطقس، ومن هو المسؤول لتجنب هذه الظروف المحرجة؟
□ مسؤولية توقيت شراء الفيول على عاتق مؤسسة الكهرباء، فهي تعرف حجم مخزونها ونوعيته الفيول المطلوب وموعد حاجتها له، وهي التي تقرر ذلك وتنظم المناقصات في ضوء ما هو متوفر من تمويل. اما موضوع الصيانة فهو على عاتق المؤسسة التي لديها عقود مع المشغلين، وهم المسؤولون عن المحاسبة في ما بينهم.

■ قبل فترة ولدت الهيئة الناظمة لقطاع الطاقة، ما الذي تغير وما هو المأمول منها؟
□ بعد انتظار 23 عاما شكلت الهيئة الناظمة في القطاع، وهي لم تتخذ مقرا مستقلا لها بعد، لكنها بدأت بوضع نظامها المالي والاداري. حين لم تتوافر لها موازنتها ولا رواتب أعضائها، فهم يعملون من منازلهم. ما توفر لهم محصور بالدعم التقني والفني والاداري الذي قدمته الجهات المانحة والدول الصديقة التي رحبت بتشكيلها. من دون ان ننسى ان لها ادوارا مستقلة ومهمة، وعليها ان تستعد لمرحلة ما بعد المولدات الخاصة التي لن نتخلى عنها قبل انتاج الطاقة.

■ وقعتم قبل ايام اتفاقا لاجراء المسح الزلزالي في البلوك رقم 8 مع ائتلاف شركات "توتال اينرجي" الفرنسية و"ايني" الايطالية وقطر للطاقة، ما هي اهمية هذه الخطوة ومصير الدعم الدولي؟
□ أهميتها ان هذا الائتلاف بات ملزما اجراء المسح الزلزالي الثلاثي الابعاد في بلوك لم يشهده قبل ترسيم الحدود البحرية مع قبرص لأنها لم تكن خطوة ملزمة من قبل. وهو عمل سيقود الى توفير المعلومات الكافية التي على اساسها ستجرى عملية الحفر، وتعبر عن عودة الاهتمام الدولي بعملية الاستكشاف تمهيدا للمرحلة الرابعة في البلوكات المتبقية بعدما ترددت شركات عدة.

■ ما هو مصير "حقل قانا" في البلوك رقم 9 بعدما قيل ان المخزون غير تجاري، وهل اقفل الملف؟
□ كل ما ثبت انه وحيث اجريت عملية الحفر ليس هناك انتاج تجاري لا يعني ان ذلك بات مستحيلا، الى ان يتم الحفر في اماكن أخرى، وهو امر ليس مستغربا لأن التجارب الدولية تؤكد ذلك.

■ الى اي درجة يصح القول ان حقلا واحدا يمتد بطول شرق المتوسط وان اسرائيل تسرق ثروتنا؟
□ سمعنا هذا الكلام ولا شيء ثابتا. ما يهمنا ان ننتهي من العمل في البلوك رقم 8 لنجد ما نطلبه، ولنطلق تاليا دورة تراخيص جديدة في البلوكات الباقية.

■ تفتقد هيئة ادارة قطاع البترول تركيبتها الكاملة، فمتى تستكمل التعيينات فيها؟
□ صحيح، يوجد اليوم 3 اعضاء من اصل 6، وقد اطلقت في وزارة التنمية الادارية الاجراءات اللازمة وفق الالية التي تسمح بتعيين الاعضاء الثلاثة ليكتمل عقدها مجددا.